المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الخامس
ديسمبر ٢٠٢٢

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للا نجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

.

واقع التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية وحماية الحقوق التي تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات

ماجد عز الدين أحمد إسماعيل

.

واقع التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية وحماية الحقوق التي تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات

ماجد عز الدين أحمد إسماعيل

المقدمة

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من الضمانات التي تحفظ حقوق كل مخترع وفنان وأديب ومؤلف، وتكتسب صفة قانونية تحول دون التعدي على إنتاج تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك فهي المعنية برعاية الأسماء والصور والشعارات ذات الاستخدام الواسع في بيئة الاقتصاد والأعمال المختلفة[1].

نتيجة الإمكانات العالية التي تمتعت بها الوسائل التكنولوجية المتطورة، من خلال جمع وتحليل ومعالجة المعلومات ونقلها بفاعلية وكفاءة في غضون فترات وجيزة. فإنها كانت السبب الرئيسي في تمييز تلك الوسائل، وزيادة استخدامها في الممارسات العلمية والاجتماعية وغيرها. مما جعلها تؤثر على شتى المجالات بما في ذلك المجال التشريعي القانوني، كما أنها شملت تغيير أسس النظم القانونية الدولية والوطنية.

بل وقد ساهمت التقنيات التكنولوجية في تطوير نظريات التشريع ذاتها. وما إلى ذلك من البنود الإجرائية والموضوعية التي يتضمنها القانون في شتى فروعه وأقسامه. ومن النواحي التي تأثرت بشدة قانونيًا نجد مجال أمن المعلومات. حيث يهدف إلى تحديد سبل التعامل الصحيح مع الأنواع المستحدثة من الجرائم في ظل الاعتماد على معدات حديثة أيضًا في تحقيق هذه الجرائم. بدلًا من الأدوات التقليدية، فصارت تعرف بالجرائم الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التغيير يحد لصالح تصميم قواعد حيوية وأكثر توازنًا في خضم عمليات المراقبة والمساءلة القانونية. أما عن آلية النشر فكان

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٥" ،(التطورات في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية"، الأمم المتحدة.

لوسائل التكنولوجيا المتطورة تأثيرًا بارزًا نحو حقوق الملكية الفكرية على وجه التحديد.[١]

فيعد مجال حقوق الملكية الفكرية من أكثر المجالات التي نالت اهتمامًا واسعًا؛ نتيجة التطور التكنولوجي المعاصر. مما أوجب المنظمات التشريعية على الصعيد المحلي أو الدولي ان تتخذ خطوات حثيثة في مواكبة هذا التطور نحو ذلك المجال. عن طريق تحديث نظام الملكية الفكرية ومبادئها بالتوافق مع أساس الحماية التي تقرها الأنظمة القانونية. لتشمل بذلك كافة الآثار الشمولية تجاه المصنفات الماضية. وبفعل هذا الدور الذي لعبته التكنولوجيا اتفقت الدول المتقدمة على ضرورة رعاية الملكية الفكرية بشأن التعليم والتدريب. مما ادى لإيجاد رابطة بين الانتماء لعضوية منظمة التجارة العالمية والالتزام بتطبيق هذا النمط من الحماية. كل هذه المحاور الرئيسية سوف يتم تناولها بشيء من التفصيل والتحليل والنقاش الواسع. من خلال إجراء دراسة وصفية تحليلية موضوعها الأساسي هو واقع التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية وحماية الحقوق التي تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات.[٢]

[١] و بسام مقابلة, & خالد يوسف القضاة. (٢٠١٣). تحديات التعلّم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة.

[٢] هند، علوي (٢٠٠٧م). حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الاساتذة الجامعيين. ***مجلة سيبارين الالكترونية***. ع ١٢. مارس.

الإطـــــــــــــار النظـــــــــــــري

المبحث الأول: مدخل الى الملكية الفكرية من منظور التعليم والبحث العلمي

المطلب الأول: تعريف الملكية الفكرية

الملكية لفظًا تعني PROPERTY، وهي مشتقة عن لفظ لاتيني الأصل وهو PROPERTY. يقصد به حق المالك، بما يعني حقوق الأشخاص نحو إنتاجهم الفكري المتنوع[١].

أما عن الفكري فإنها إحدى الصفات اللاتينية التي يطلق عليها في هذه اللغة 'INTELLECTUALAS'، وتشير إلى الشيء الغير ملموس أو غير مادي. وهو ما يكسبه استقلالية باعتباره شيئًا معنويًا لا ينطوي على تدخل مادي. في حين يأتي مصطلح الحق الفكري من صفة أخرى تعرف في اللاتينية بـ DROIT INTELLECTUEL. وهو ما يلحق الأملاك الغير مادية ذات القضايا الفكرية صبغة غير مادية فقط.

تُصنف الملكية الفكرية PROPRIETE INTELECTUELLE بأنها من التعابير العامة التي تتضمن كل من الملكية الفكرية والأدبية والفنية وكذلك الصناعية. ولا ترتبط في الأساس بإنجاز عمل ما، لكن وضعه في سياق غير مادي[٢].

تشير الملكية الفكرية إلى ما يتمتع الشخص بتملكه من حقوق مالية أو أدبية ذات صلة بكل من له الفضل فيه من ابتكار، أو طرح أفكار يمكن استغلالها على أرض الواقع، بما يعزز من سهولة المعيشة وتطورها. وتنطوي حماية تلك الانجازات على تحقيق منفعة مادية كمقابل لمطورها، مع حظر الإساءة في التعامل معها من قِبَل الآخرين. فلا يجوز استخدامها دون الحصول على إذن

---

[١] Jermy Philips ;Alisen Fifth .Introduction to intellectual proprety low .1990.P.3

[٢] حقاص صونية: حماية الملكية الفكرية الأدبية و الفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في تخصص المعلومات الإلكترونية، الافتراضية و إستراتيجية البحث عن المعلومات، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٣

وترخيص مسبق لهذا الاستخدام. كما يمكن شراء حق التصرف مباشرة من مالكها. علاوة على مراعاة الحقوق المدنية الخاصة بنسب تلك المنتجات إلى أصحابها[1].

يعتقد الدكتور محمود الربيعي أحد الخبراء في مجال الملكية الفكرية، أنها ترمز في جوهرها لكافة الثمار البشرية، التي تتمثل في الابتكار أو الإبداع الفني وما إلى ذلك من جهود الفكر الإنساني. ومن جانبها صرحت المنظمة العالمية الفكرية أن مفهوم الملكية الفكرية ينصب على الأعمال الإبداعية العقلية بدءًا من المصنفات الأدبية والفنية، إلى المخترعات والأسماء والرموز، ما تشمل الصور والنماذج أو الرسوم الصناعية. وبوجه عام تتجزأ هذه الملكية إلى ثلاثة فروع؛ حيث الملكية التجارية، الصناعية، والأدبية

المطلب الثاني: أنواع الملكية الفكرية.

بشكل أساسي تتجزأ الملكية الفكرية إلى أربعة أجزاء تشتمل على: براءات الاختراع، التصاميم والنماذج الصناعية، حقوق الطباعة، والعلامات التجارية.[2]

من ناحية أخرى يختزلها البعض إلى قسمين وحسب وفقًا لمجال العمل: حيث الملكية الصناعية، والملكية الأدبية والفنية. **وتندرج الملكية الصناعية** إلى الملكية الفكرية فيما يرتبط بالمصنفات المبدعة التي ينتجها الأشخاص في قطاع الصناعة. سواء أكان ذلك على هيئة ابتكارات واختراعات يتم تطويرها كنوع لمواجهة مشكلة ما. وتمتد بحيث تتضمن براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، وكذلك المؤشرات الجغرافية، والأسرار

[1] محمد عبد الحليم عمر: حماية الملكية الفكرية، م ركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠١٠، ص١٢

[2] مأمون التلهوني،" حماية حقوق الملكية الفكرية في الأردن " ندوة الويبو الوطنية ، عمان، نيسان ٢٠٠٤م، مقال من جريدة العرب اليوم " نظرة في أسس الملكية الفكرية وتعريفاتها

التجارية والمنافسات الغير مشروعة. تلك العناصر جميعها تنتمي بشكل أساسي لعمليات التبادل التجاري على مستوى عالمي[١].

وعند الانتقال إلى الملكية الفنية والأدبية، نجد أنها تنطوي على كل من حقوق طبع شتى المصنفات الأدبية أو الفنية، والدرامية أو الموسيقية. بالإضافة إلى برامج الكمبيوتر، والتسجيلات الصوتية، وحقوق النشر والنسخ للكتب والروايات والقصائد الشعرية وغيرها من الأعمال الأدبية. بموجب تلك الحقوق يتم حظر استعمال الأفكار الخاصة بالمؤلف قبل الحصول على إذن مسبق منه. وكذلك ينطبق هذا الأمر على الرسومات، الصور، التصاميم الهندية، اللوحات، والقطع المنحوتة. وذلك استنادًا إلى وجود مجموعة من القوانين التي تحمي حقوق الطبع في العام عامة، والأردن خاصة؛ بما يكفل رعاية تلك الأعمال من الاحتيال بالنسخ أو التزوير وسائر أشكال التعدي الأخرى[٢].

المطلب الثالث: دواعي وضع سياسات ملكية فكرية للمؤسسات العلمية والبحثية.

فيما يلي مجموعة من أبرز الأهداف التي تعزز من تنظيم سياسات الملكية الفكرية لدى المؤسسات العلمية والبحثية والتدريبية:[٣]

- إن دعم حقوق الملكية الفكرية يساعد في تقدم المؤسسات وتطويرها ودفعها للأمام.
- كلما تم توسيع نطاق نشر سياسات حقوق الملكية الفكرية تم جني منافع أعمق وأكثر تأثيرًا.

[١] مأمون التلهوني،" حماية حقوق الملكية الفكرية في الأردن " ندوة الويبو الوطنية ، عمان، نيسان ٢٠٠٤م، مقال من جريدة العرب اليوم " نظرة في أسس الملكية الفكرية وتعريفاتها

[٢] المهندس غازي الخضيري (٢٠٠٧م)، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، ص٥

[٣] نفس المرجع، ص٦

- الحفاظ على تلك الحقوق يؤدي إلى سلاسة تبادل التكنولوجيا المتطورة بين مختلف منظمات العلوم والبحث من جهة، مع الجهات العاملة في المجال الصناعي من جهة أخرى.
- رفع جاهزية العاملين والملتحقين بالمؤسسات العلمية؛ بما يكفل إنتاج أفكار مبدعة ورائدة.
- تحديد المعايير والأسس اللازمة حيال التصرف في حقوق الملكية الفكرية سواء بالتسجيل أو البيع أو التوزيع.

ويمكن تحديد أهم الأغراض الكامنة وراء تنظيم سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات العلمية والبحثية في النقاط التالية:[1]

- تهيئة بيئات عمل داعمة للإبداع والابتكار عن طريق التحفيز على الاختراع، مع تعزيز الإنتاج المبدع كافة، بما يترتب عليه من تطوير حقوق الملكية الفكرية.
- التحقق من توفير الحماية اللازمة لمختلف الإبداعات والمخترعات والإنجازات التي تنشأ عن مهام المنظمات العلمية والبحثية.
- تخصيص منظومة تضم الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق المنظمات ومختلف الملتحقين بها فيما يرتبط بمجال حقوق الملكية الفكرية.
- تحديد مجموعة من الأنظمة الداعمة للبنية التحتية المنوطة بتيسير إجراءات تسويق أو تبادل التكنولوجيا البحثية والعلمية مع مختلف القطاعات الأخرى التي تجني منافع عن مشاركة تلك التكنولوجيا.
- تعيين بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها حيال توضيح إحدى حقوق الملكية الفكرية؛ نتيجة ممارسات المنظمات العلمية والبحثية، علاوة على الإلمام بأساليب رعاية ودعم تلك الحقوق والتسويق الصحيح لها.
- رفع معدلات تسجيل براءات الاختراع.

[1] نفس المرجع، ص٦

- رفع مستوى العوائد المالية، والرغبة في النهوض بأحوال المنشآت البحثية والعلمية من الجهة المالية، مع الحاجة إلى زيادة نسب أجور الباحثين البارزين في مجالهم.

كما ان مراعاة امر الملكيـة الفكرية له أهمية جوهرية خاصة بالبحث العلمي وفق الأسباب التالية:[1]

- تشكل الملكية الفكرية أهمية جوهرية بالنسبة للبحث العلمي.
- من خلال الملكية الفكرية يتم إضفاء الضمانات الكافية على مختلف إنتاج الجهات البحثية، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى المزيد من الجهد الإبداعي.
- يحظى الباحثين في المؤسسات التي تحافظ على حقوق الملكية الفكرية على عائد مناسب، عبر تطبيق ثمار جهدهم وما توصلوا إلى من نتائج حيوية في مجال الصناعة.
- تساعد تلك الحقوق على نقل التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطورًا لتنتفع بها مختلف القطاعات والمنظمات والدول.
- تعد الملكية الفكرية من العوامل الأساسية لشحن قدرات وطاقات فرق البحث؛ لإجراء مزيد من الممارسات المجدية، والتشجيع على التفكير الإبداعي والابتكاري.

المطلب الرابع: أنواع حقوق الملكية الفكرية في مؤسسات التعليم والبحث والعلمي:

التعليم ما قبل الجامعي في مجال الملكية الفكرية:

يعرف عن الملكية الفكرية وما توجب من حقوق مصحوبة بمختلف أشكال الإنتاج الفكري، بنها تعبر عن إحدى البعاد الحيوية في مجال الاقتصاد. سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. ومن الواجب أن يتم الوعي

[1] المهندس غازي الخضيري (٢٠٠٧م)، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، ص٥

بأهمية عدم التعدي على حقوق الآخرين. وتحديدًا إذا ما تعلقت بالإبداع العقلي والذهني له.[١] أو ما اتصل منها بالأنشطة التجارية والترويجية عالميًا أو محليًا. يتحتم تلك الأهمية ضرورة تعميق الوعي ونشر ثقافة احترام حقوق الملكية لدى العامة. بالإضافة إلى تأهيل أشخاص واعية بهذه المسألة عن طريق ضمها إلى المقررات الدراسية، خلال مراحل الدراسة السابقة للالتحاق بالجامعة. بموجبها يتم زيادة الوعي وتعزيز ثقافة الطلاب. وقد يعزى السبب وراء إطلاق مسمى "الثقافة العامة" على الشهادات التي يحصل عليها الطلاب في المراحل الدراسية السابقة لفترة التعلم الجامعي. ذلك في عدد من البلدان ضمن منظومة التثقيف الأساسي للحقوق اللازم احترامها ورعايتها في قطاع الملكية الفكرية.[٢]

لا تقتصر أهمية تنشيط الوعي والثقافة في مجال الملكية الفكرية على تعليم الطلاب وسيلة عدم التعدي على حقوق الآخرين وحسب. إنما تعد دافعًا لهم؛ من أجل البحث عن سبل الإبداع في إطار المعارف والمعلومات المتوفرة لهم. فضلًا عن الإلمام بالضمانات التي تكفل الحفاظ على إنتاجهم الإبداعي، وما يتعلق به من حقوق أخرى

و الجدير بالذكر أن الحكومة بشكل عام، ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص تنظر إلى الملكية الفكرية من منظور خاص. يكسبها مكانة متميزة في خطط التعليم، بما يجعله هدفًا رئيسيًا تتبلور حوله برامج التطوير في التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية.[٣]

التعليم الجامعي:

[١] حسن حميعي (٢٠٠٤م)، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لاعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية، كلية الحقوق– جامعة القاهرة، ص٤

[٢] حسن حميعي (٢٠٠٤م)، نفس المرجع، ص٤

[٣] حسن حميعي (٢٠٠٤م)، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لاعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية، كلية الحقوق– جامعة القاهرة، ص٦

يكمن وجه الاختلاف بين التعليم الجامعي عن المرحلة السابقة له (ما قبل الجامعي) في كون الأخيرة تعرف بأنها مرحلة غايتها الأساسية زيادة الثقافة العامة. من خلالها يتم تخصيص الخطاب لصالح الطلاب كافة. من أجل مساعدتهم في اختيار التخصصات المحددة عند الوصول إلى المرحلة الجامعية. بينما الجامعة فإنها تنقسم إلى عدد كبير من التخصصات والدراسات المتباينة. منها ما هو علمي مثل الطب والهندسة والعلوم وغير ذلك. أو النظري الأكاديمي كدراسة الحقوق والتاريخ والآداب... أو يتخذ هذا النمط من التعليم شكلًا متغيرا يتمثل في الالتحاق بالمعاهد العليا التي ينصب هدفها على إعداد الطلاب إعدادًا فنيًا. عن طريق تعزيز الجانب المهارى لديهم بشكل يفوق الالتحاق بالكليات الجامعية.[1]

ولما كانت الثقافة العامة بالتعاون مع عدم الوعي الاجتماعي هما أساس تكوين القواعد الأولية الرئيسية في أدنى صورة يستطيع المتلقين خلالها إدراك كيفية احترام حقوق الملكية الفكرية. وما يؤديه هذا من تمكين ملاكها لبذل جهودًا إبداعية أكبر وأوسع في مجالاتهم. وهو ما يجعل من عملية تعلم الملكية الفكرية أثناء الدراسة الجامعية أهمية كبرى، كما ينبغي أن يتمتع بالتخصص والاستقلالية. في صدد حماية الملكية الفكرية وتوضيح ما يترتب عليها من حقوق. وتضمينها في أقسام وشعب الدراسة المتنوعة طالما كان أحد الأقسام ذات الصلة من قريب أو بعيد بالمحتوى المقرر.

لذا فمن الواجب أن تشتمل الدراسات العلمية في الكليات العلمية مثل العلوم والهندسة والصيدلة وغيرها على بيانًا متعمقًا ذو خطوط عريضة نحو مجال حماية الإبداع المتصل بأي من موضوعات الدراسة.

والتجربة المصرية تؤكد من خلال الملاحظة والتدبر أن الملكية الفكرية لم تتمتع بالاستقلالية بعد. بمعنى أن ليس لها وجود بحيث يتم دراستها متفردة في

[1] نفس المرجع، ص٨

مختلف الكليات. بما فيها ما يتعلق بالملكية الفكرية في صميم مجال دراستها أو تخصصها.[1]

المبحث الثاني: قوانين حماية الملكية الفكرية وحماية الحقوق التي تنظمها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات

المطلب الأول: حقوق النشر وحقوق المؤلف الدولية

حق النشر او حق التأليف هو عبارة عن حقا قانونيا تمت الموافقة عليه طبقا لقانون البلد الذي يقوم بإعطاء اصحاب العمل الأصلي الحق الحصرى لاستعماله ونشره. وفي الغالب يكون لفترة معينة. وذلك لان الحقوق الحصرية لا تعتبر مطلقة بل انها حقوق مقيدة في الضوابط والاستثناءات على حق المؤلف. ومن ضمنها الاستعمال بطريقة عادلة.[2]

تعتبر حقوق التأليف والنشر من الحقوق الإقليمية وهذا الأمر يدل على انها لا تتخطى حدود الولاية القضائية المعنية. على الرغم من ان الكثير من نواحي قوانين حقوق النشر الوطنية تكون موحدة عن طريق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النشر. وأيضا قوانين حقوق التأليف والنشر التي تتباين وفقا للبلد.

وهناك عدد من الدول التي تقوم بطلب تحديد حقوق الطبع والنشر من اجل تصميم حقوق التأليف والنشر. ولكن اغلب نقاط ومحاور الاعتراف بالمؤلف في أي عمل تم الانتهاء منه بدون أي توثيق رسمي في الغالب يتم فرض حقوق الطبع والنشر عليها على اعتبار انها من الأمور المدنية وذلك بالرغم من ان عدد من الهيئات والجهات القضائية لا تعمل على تفعيل قانون العقوبات الجنائية.

المطلب الثاني: حق النسخ أو حق إعادة الإنتاج

[1] مدلل & رفيقة يحى محمد. المؤلف فى المكتبات الرقمية بالجامعات السودانية: دراسة مسحية (أطروحة دكتوراه ، جامعة الخرطوم)، ص٤٥

[2] طاجين محمود. (٢٠١٣). النظام الدولي لحقوق المؤلف (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ١. كلية الحقوق)، ص٣

هو حق لا يتوقف فقط على إعادة نسخ او انتاج العمل بالكامل. وانما يكون كافيا لانتهاك ذلك الحق بنسخ مثل صفحة من كتاب او مشهد من فيلم. وفى القانون الأمريكي متاح نسخ جانب من العمل وفقا لمجموعة من الأسس والقوانين المحددة في إطار مصطلح الاستخدام العادل[1].

كان مصطلح حقوق النسخ او التأليف في اول الامر مختص فقط بالحفاظ على حقوق مؤلفي الاعمال الأدبية والفكرية والتي يقصد بها حقوق الكتاب، ولكنه الان يركز على قطاعات أخرى كبيرة واسعه. واغلب البلدان تمنح وتوفر حقوق النسخ في المهام الموسيقية والدرامية والسينمائية والفوتوغرافية. وأيضا الفنون الجميلة. من الرسوم والمنحوتات والاعمال الهندسية والمعمارية سواء كانت فنية او جمالية. وبرامج الحاسب الألى وتصميمات الأزياء.

من أكثر واهم قواعد حقوق النسخ هي انها تحافظ على الأفكار وتحافظ أيضا على اراء المؤلف وافكاره وتعبيراته الخاصة بها. وعلى سبيل المثال انه توصل شخص ما إلى نظرية فيزيائية فانه لا يكون قادرا على ان يقوم بإخضاع تلك النظرية إلى حقوق النسخ ولكن لو قام بكتابة مقال أو كتاب يهتم بتحليل وتوضيح تلك النظرية من خلاله. فان النص الخاص بالمقال أو الكتاب يكون تحت سيطرة ووطأة حقوق النسخ.

وأيضا فان حقوق النسخ لا تعمل على حماية النواحي العملية او العلمية وانما تعمل على الحفاظ على الناحية الفنية او الجمالية. او أسلوب التعبير. وتتبلور الضرورة في ذلك في قطاع برامج الكمبيوتر والهندسة المعمارية والتصنيع. وان قام مهندس بابتكار جهاز ما فانه لا يكون بمقدوره ان يحمى ذلك الابتكار من خلال حقوق النسخ. ولكن يجب عليه ان يعتمد على براءات الاختراع.

[1] Albar, M. S. U. (2019). Dampak perubahan konten dalam kitab kuning perspektif Hukum Positif di Indonesia: Study terhadap pasal ziarah kubur dalam kitab Al-Adzkar karya Imam Nawawi (Doctoral dissertation, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim.(

ولكن ان عمل على تصنيع اختراع بطريق ما. فان النواحي الفنية والجمالية التي لا يكون لها صلة بعمل الجهاز من الممكن ان تكون تحت سيطرة ووطأة حقوق النسخ.

المطلب الثالث: قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبحث العلمي

١- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية: اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وتعرف باتفاقية برن وهي اتفاقية عالمية تعنى بحماية الحقوق الفكرية للمؤلفين وغيرهم، تم عقدها لأول مرة في برن، سويسرا عام ١٨٨٦م. وقد تم التعديل عليها في مؤتمرات ومناقشات مختلفة وآخر نسخة تم اعتمادها كانت في باريس، ٢٨ أيلول، ١٩٧٩م[١].

٢- حق الاشتقاق أو حق التكييف

ويقصد به انتاج وإخراج عمل جديد مؤسس على العمل مثل ابدال رواية إلى فيلم او ترجمة كتاب او تحويل كتاب مقروء إلى كتاب مسوع او تجميع عدد من الاقتباسات المأخوذة من عدد من الاعمال وادراجها في عمل واحد اوالاعتماد على مجموعة من الشخصيات في الرواية ولكن في رواية أخرى جديدة.[٢]

٣- حق التمثيل :(performance right)ومن ضمن الأمثلة الدالة على ذلك هو حق عزف عمل موسيقى امام المستمعين او عرض مسرحية ويدرج به أيضا حقوق البث.

٤- حق العرض: والمثال هو القيام بعرض فيلم امام الجمهور.

٥- حق النشر أو التوزيع :ويقصد به القيام ببيع نسخ من العمل بصفة تجارية والقيام بتوزيعها على الجمهور بطريقة غير تجارية.

[١] قعدان، & سرين مروان محمد صالح. (٢٠٢٠). الحماية المدنية الإلكترونية "دراسة مقارنة" (أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية).

[2] Levendowski, A. (2018). How copyright law can fix artificial intelligence's implicit bias problem. Wash. L. Rev., 93, 579.

٦- الحقوق الأخلاقية أو حقوق التأليف: ويقصد بها حق المؤلف في ان يقوم بكتابة اسمه على العمل وان لا يتم نسب ذلك العمل إلى كاتب اخر، وان لا يتم تعريض ذلك العمل للتحريف او التقليل من شانه او تغييره وعبر ذلك الامر من الأمور والدلائل الفارقة والحاسمة ما بين قوانين الملكية الفكرية الأوربية ومثيلتها الامريكية. وذلك لان الحكومة الأمريكية لا تقارن بمثل تلك الحقوق في إطار قانون حقوق النسخ الا في مجال الصور والرسوم، ولكن المشرع الأمريكي يحافظ على تلك الحقوق عن طريق مجموعة من القوانين الأخرى مثل قوانين المنافسات التجارية.[١]

بإمكان مالك تلك الحقوق ان يقوم بجمع الرسوم (royalties) من مستخدمي ذلك العمل مثل ان يقوم مؤلف الاغنية بالحصول على أموال من محطات الإذاعة في مقابل بث اغنيته وبإمكان مالك حقوق النسخ ان يعمل على بيع الحقوق الكاملة لفرد غيره ومن الممكن ان يكون الشخص الاخر متمثلا في شركة او ان يقوم بإهداء او بيع الأموال التي حصل عليها من تلك الحقوق إلى فرد اخر.

الخاتمة:

خلاصة الامر انه ينجم عن التعليم او التدريب او حتى البحث العلمي تراكم المعلومات والمعارف التي تعزز من عمل القطاع الخاص في الدول، كما يزيد من قدراته على المنافسة الإقليمية والدولية. لكن بالنظر إلى حال البحث العلمي في الوطن العربي بوجه عام فإنه لم يصل بعد إلى المكانة المنشودة له.

[١] غربي، بن قدور, & فاطنة، خيرة. (٢٠٢٠). عولمة حقوق الملكية الفكرية وآثارها في التشريع الجزائري، ص٤٥

تساند قوانين حقوق الملكية الفكرية وتدعم مساعي الباحثين ومختلف إنتاج المنظمات العلمية والبحثية، عن طريق حماية إنتاجهم. بالإضافة إلى أنها تدفعهم نحو تصاعد هذا الإنتاج فضلًا عن جني عوائد أعلى، وهو ما يحقق آثارًا إيجابية تعود بالنفع على نفسية الأشخاص وتقوي من اقتصاد الوطن.

التوصيات

- تصميم استراتيجيات شمولية تختص بحقوق الملكية الفكرية، و تكون صالحة للتكيف مع التغيرات العلمية والتكنولوجية.
- تحديد إجراءات تهدف إلى تقييم حجم الضرر المترتب على تجاوز حقوق الملكية الفكرية.
- البدء في تعيين بعض استراتيجية الملكية الفكرية الرقمية على نطاق وطني، علاوة على إجراء دراسات تتناول موضوع الملكية الفكرية الرقمية من الناحية الاقتصادية، وما لها من آثار نحو الاقتصاد الوطني.
- البحث والعثور على أنسب الوسائل التي تساعد منظمات حقوق الملكية الفكرية على التقدم، وكذلك بالنسبة للمكاتب الوطنية العاملة في هذا المجال. بغيّة التكيف مع ثورة المعلومات، وما أصاب العالم من تطورات جوهرية في صدد المعاملات المحوسبة وغيرها من المعاملات الرقمية.
- إقامة مراكز للتحكيم، ينصب دورها على النظر في المشكلات والصراعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

المراجع والمصادر

١) Albar, M. S. U. (2019). Dampak perubahan konten dalam kitab kuning perspektif Hukum Positif di Indonesia: Study terhadap pasal ziarah kubur dalam kitab Al-Adzkar karya Imam Nawawi (Doctoral dissertation, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim).

٢) Jermy Philips ;Alisen Fifth .Introduction to intellectual proprety low .1990.P.3

٣) Levendowski, A. (2018). How copyright law can fix artificial intelligence's implicit bias problem. Wash. L. Rev., 93, 579.

٤) حسن جميعي (٢٠٠٤م)، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية، كلية الحقوق- جامعة القاهرة، ص١٠

٥) حقاص صونيه: حماية الملكية الفكرية الأدبية و الفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في تخصص المعلومات الإلكترونية، الافتراضية و استراتيجية البحث عن المعلومات، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٣

٦) طاجين محمود. (٢٠١٣). النظام الدولي لحقوق المؤلف (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ١. كلية الحقوق)، ص٣

٧) غربي، بن قدور, & فاطنة، خيرة. (٢٠٢٠). عولمة حقوق الملكية الفكرية وآثارها في التشريع الجزائري، ص٤٥

٨) قعدان، & سرين مروان محمد صالح. (٢٠٢٠). الحماية المدنية الإلكترونية "دراسة مقارنة" (أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية).

٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (٢٠٠٥" ،(التطورات في تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية"، الأمم المتحدة.

١٠) مأمون التلهوني،" حماية حقوق الملكية الفكرية في الأردن " ندوة الويبو الوطنية ، عمان، نيسان ٢٠٠٤م، مقال من جريدة العرب اليوم " نظرة في أسس الملكية الفكرية وتعريفاتها

١١) محمد عبد الحليم عمر: حماية الملكية الفكرية، م ركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠١٠، ص١٢

١٢) مدلل & رفيقة يحى محمد. المؤلف فى المكتبات الرقمية بالجامعات السودانية: دراسة مسحية (أطروحة دكتوراه ، جامعة الخرطوم)، ص٤٥

١٣) المهندس غازي الخضيري (٢٠٠٧م)، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، ص٥

١٤) المهندس غازي الخضيري (٢٠٠٧م)، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء غرفة التجارة والصناعة، دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن، ص٥

١٥) هند، علوي (٢٠٠٧م). حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الاساتذة الجامعيين. مجلة سبرارين الالكترونية. ع ١٢. مارس.

١٦) و بسام مقابلة, & خالد يوسف القضاة. (٢٠١٣). تحديات التعلّم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة.